

تقرير: السوريون في لبنان بين مطرقة العنصرية و سندان المخيمات



إعداد: كندة أحمد علي

باحثة في مركز بريدج

تقرير: تقرير يرصد واقم الانتهاكات التي يتعرض لها اللاجئيين و العمال السوريين نتيجة الحرب الدائرة في سورية و انعكاسها على سياسات الدولة اللبنانية و تأثير المجتمع اللبناني بالاستقطاب في سوريا ، و يسلط الضوء على معاناة السوريين نتيجة الممارسات العنصرية اتجاههم دون التمييز بين للاجئ عامل .



السوريون في لبنان بين مطرقة العنصرية و سندان المخيمات.

إعداد: كندة أحمد علي

باحثة في مركز بريدج

أشراف : أ.د عفيف رحمة

مستشار مركز بريدج أستاذ في جامعة دمشق

أشراف و متابعة :محمد الشماح

تقرير يرصد واقع الانتهاكات التي يتعرض لها اللاجئيين و العمال السوريين نتيجة الحرب الدائرة في سورية و انعكاسها على سياسات الدولة اللبنانية و تأثير المجتمع اللبناني بالاستقطاب في سوريا ، و يسلط الضوء على معاناة السوريين نتيجة الممارسات العنصرية اتجاههم دون التمييز بين للاجئ عامل .

منهجية إعداد التقرير.

اعتمدنا في التقرير على شهادات حية لعمال و لاجئيين سوريين في لبنان و تم الأخذ بعين الاعتبار تنوع الشرائح موزعة على في غالبية المناطق اللبنانية ، إضافة لأخذ شهادات حية من لبنانيين تأثروا بنزوح السوريين ، و اعتماد التقرير عدا عن البحث الميداني للتقارير و الأسبوعية و الأرقام التي تصدرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "أونروا" ، كما تم اعتماد على تقارير منظمة اليونيسيف ، و ما تناولته الصحافة اللبنانية و العربية حول اللاجئيين السوريين و العمال ، و تمت تغطية التقرير لكافة جوانب الإنسانية و السياسية .

مقدمة:

أرخت الأزمة السورية بظلالها على الشعب السوري بجميع فئاته و على اختلاف شرائحه و أفرزت الكثير من المعاناة و التشتت و الضياع ، ربما لم ينج منها إلا القلة القليلة ، و بما أن الوجة الأقرب للسوريين كانت لبنان بحدودها المفتوحة تقاطر السوريون فرادى و جماعات عليهم يجدوا ملجأً آمناً و أرضاً كريمة تفتح لهم ذراعيها لترد عنهم تلك الهجمات التي شنت بغير حق على بلادهم ، فكانت وبالاً عليهم و لكن ترى هل توافقت تطلعاتهم مع الواقع الذي اصطدموا به في لبنان و أيضاً في أكثر البلدان التي لجؤوا إليها؟! .

إحصاءات و أرقام بين الواقع و الوهم

و قد صنفت الأزمة السورية بأنها أكبر حالة طوارئ إنسانية في حقبتنا ومع ذلك فشل العالم في توفير احتياجات اللاجئين و الدول التي تستضيفهم و حسب التقرير الأسبوعي للمفوضية العليا للاجئين فقد أعلنت أن أعداد السوريين الذين توجهوا إلى لبنان بلغ عددهم 1,14 مليون لاجئ إما الذين لا يزالون في انتظار التسجيل: 28011 .

و اللاجئون موزعون على مختلف المناطق اللبنانية وفق الجدول التالي

في انتظار التسجيل	اللاجئون المسجلون	
1527	285415	شمال لبنان
1527	298286	بيروت و جبل لبنان
21968	393948	البقاع
373	133214	جنوب لبنان

شمال لبنان: النازحون المسجلون: 285415، إما الذين لا يزالون في انتظار التسجيل: 1527

بيروت و جبل لبنان: المسجلون: 298286، الذين لا يزالون في انتظار التسجيل: 1527

البقاع: النازحون المسجلون: 393948 و الذين لا يزالون في انتظار التسجيل: 21968

جنوب لبنان: المسجلون: 133214 إما الذين لا يزالون في انتظار التسجيل: 373 لاجئاً

العراق	215000
تركيا	815000
الأردن	608000

ثم تركيا (815000) ثم الأردن (608000). وهناك أيضا 215 ألفا في العراق والباقون في مصر ودول أخرى، وذكرت المفوضية انه إضافة إلى ذلك تقدر الدول المضيفة أن هناك مئات الآلاف من السوريين لجئوا إليها دون تسجيل رسمي. ما أدى إلى ارتفاع عدد السكان في العديد من البلدات والقرى إلى أكثر من الضعف . والسؤال الذي بات حديث الناس و تتناقله الألسن، ترى ما هو حال السوريين في لبنان و خصوصا أن سورية كانت السباقة في استقبالهم و فتح البيوت والقلوب ليسكنوا آمنين كريمين .

على صعيد التعليم...خدمات متواضعة و حاجات كبيرة

و الجواب يأتي ليقول أن السوريين قد توزعوا في كل مكان دون أن تمد لهم يد العون و المساعدة حسب حاجة الأعداد المتزايدة التي توجهت إلى لبنان إن كان بالطريق النظامي أو " تهريب " فعلى صعيد التعليم كانت الحاجة كبيرة لقبول الأطفال السوريين الذين هم في سن المدرسة في لبنان و الذي بلغ عددهم 470,000 طفل. حوالي 386,000 منهم هم في سن التعليم الابتدائي (الصف الأول حتى الصف الثاني عشر)، مقارنة بنحو 275,000 طفل لبناني مسجلين في المدارس الرسمية التي تتمتع بقدرة استيعاب قصوى تبلغ 300,000 طالب. فتلبية احتياجات كل من مجموعتي الأطفال تتطلب مضاعفة قدرات الاستيعاب لدى المدارس. وللتصدي لهذه الزيادة الهائلة في الطلب، اعتمدت وزارة التربية والتعليم العالي، مع المنظمات الشريكة في قطاع التعليم، خلال العام الماضي دوامات مدرسية ثانية خلال فترات بعد الظهر ضمن النظام الرسمي، الأمر الذي سمح بالتحاق 32,000 طفل إضافي.

و كما أعلنت وزارة التربية والتعليم العالي أنها ستصدر تعميما لمديري 147 مدرسة تعتمد دواما دراسيا ثانيا لضمان فتح أبوابها خلال عطلة نهاية الأسبوع وأيام العطل. سيتمكن الطلاب من استكمال الحد الأدنى من الساعات المطلوبة للعام الدراسي 2014/2015 (750 ساعة) و هذا لا يفي وجود أعداد كبيرة من الأطفال خارج إطار المدرسة نهبا للتشرد و التسول .

على صعيد الصحة

أما على صعيد الصحة فقد تم إجراء أكثر من 44926 معاناة في مجال الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك علاجات وعمليات إحالة وأدوية ورعاية أثناء الحمل ورعاية ما بعد الولادة وخدمات تنظيم أسرة ورعاية صحية للطفل وفحوص وتحاليل مخبرية، تم تقديمها من قبل مؤسسة عامل والهيئة الطبية الدولية واتحاد منظمات الإغاثة والتنمية (URDA) والمفوضية، بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة، وذلك من خلال الوحدات الطبية المتنقلة والمستوصفات. بالإضافة إلى ذلك، تم إدخال نحو 5400 شخص إلى المستشفيات ، بما في ذلك 1800 حالة ولادة بدعم من المفوضية.

وقد استفاد 58253 شخصا من جلسات التوعية المقدمة من جانب الهيئة الطبية الدولية ومركز الأجناب في جمعية كاريتاس - لبنان والجمعية الخيرية الأرثوذكسية الدولية والمفوضية. وقد تناولت هذه الجلسات مواضيع مختلفة مثل التوعية على التغذية والصحة الإنجابية وتغذية الأطفال الرضع والصغار وتنظيم الأسرة والإسعافات الأولية والتوعية الصحية للأطفال

تم إجراء نحو 6340 معاينة في مجال الرعاية الاجتماعية والصحة النفسية في خمس محافظات من قبل الهيئة الطبية الدولية، وذلك من خلال خدمات التوعية والاتصال، فضلا عن تلك المقدمة في المراكز. كما تم إجراء 1741 جلسة توعية على الصحة العقلية والنفسية والصحة العامة والعنف القائم على نوع الجنس والزواج المبكر.

كما عمد صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى توزيع مجموعات مستلزمات ما بعد التعرض للاغتصاب، فضلا عن تدريب مقدمي الرعاية الصحية في مستشفى بعبدا الحكومي على مهارات الإدارة السريرية للناجين من الاغتصاب، وذلك بالتعاون مع اليونيسيف ومنظمة "أبعاد"

وأشارت المنظمة إلى أنها ستحافظ على "حملات التلقيح القائمة بهدف منع ظهور حالات أخرى من مرض شلل الأطفال ومضاعفة أعداد الأطفال الذين يستفيدون من استشارات الرعاية الصحية الأولية في سوريا .

لا يمكن تجاهل الخدمات التي قدمتها المنظمات الإنسانية بالتعاون مع الهيئات اللبنانية ولكنها بالطبع لم تكن بالسوية و الجودة المطلوبة ، يضاف إلى ذلك و حسب آراء الكثير من المستفيدين أن المراكز الصحية " مشافي ، عيادات، مستوصفات " تتحمل حسب قرار مفوضية الأمم المتحدة 40 % من نسبة العلاج و يتحمل المريض باقي التكلفة، هذا ما دفع العديد من المعنيين بالشأن الصحي إلى رفع الأجور حتى يتحصلوا على نسبة أعلى من الدخل، ما ينعكس سلبا على أولئك اللاجئين و إجماع الكثيرين عن مراجعة المراكز الصحية لعدم توفر المال الكافي لديهم للعلاج .

على صعيد تأمين المأوى و الأمن الغذائي....

لا سكن ملائم و لا الغذاء كاف

وفي مجال تأمين المأوى: تلقى أكثر من 1500 نازح يقيمون في قرى جبل لبنان والجنوب 205 مجموعات مستلزمات لتجهيز المساكن من أجل مقاومة العوامل المناخية، تم تقديمها من قبل وكالة التعاون الفني والتنمية ومنظمة الإغاثة الدولية - مساعدة طبية دولية، وذلك لتحسين الملاجئ التي لا تستوفي المعايير المقبولة.

بالإضافة إلى ذلك، استفاد نحو 600 نازح من إعادة تأهيل المنازل في المجتمعات المضيفة والملاجئ الجماعية في مختلف أنحاء البلاد. تهدف إستراتيجية تأهيل وحدات الإيواء الصغيرة إلى تحسين الظروف المعيشية للناجين مع إفادة السكان المحليين في الوقت نفسه.

على صعيد الأمن الغذائي: تلقى أكثر من 795462 شخصا مساعدات غذائية مقدمة من برنامج الأغذية العالمي عن طريق نظام البطاقة الإلكترونية خلال هذا الشهر، كما تلقى أكثر من 15000 نازح سوري من القادمين الجدد الذين لا يزالون في انتظار التسجيل سلا غذائية. بالإضافة إلى ذلك، تم توزيع 1794 حصة غذائية و7984 وجبة إفطار من قبل اتحاد منظمات الإغاثة والتنمية (URDA). كما استفاد النازحون الوافدون حديثا في الملاجئ الجماعية وفي مراكز التوزيع في مختلف أنحاء البلاد من توزيع 1200 كغ من التمور ..

و بالنسبة إلى التوزيع فقد استفاد أكثر من 8,500 شخص يحتاجون إلى المساعدة في مختلف أنحاء البلاد من توزيع مجموعات مواد أسرية من فرش وبطانيات وأواني مطبخ ومجموعات مستلزمات للنظافة الصحية ورعاية الأطفال دون الثانية، تم تقديمها من قبل المجلس الدنمركي للاجئين ومركز الأجناب في جمعية كاريتاس - لبنان .

و لكن رغم ذلك نلاحظ الكثير من التقصير في جوانب عديدة و الخدمات لا تكفي و هذا ما أظهرته الكثير من التقارير التلفزيونية و الصور الحية و شهادات العديد من قاطني المخيمات أو من أتاحت لهم فرصة السكن في منازل مستأجرة .

المهم... فرصة عمل

نتيجة للحاجة الملحة و الفقر المدقع يقع اللاجئ السوري بين فكي رب العمل و الوضع السيئ الذي يعيشه ، فلا يعنيه كثيراً أي عمل سيمارسه بل همه الوحيد هو الحصول على فرصة عمل مهما كانت شروطها و بأي أجر كان فنراهم يعملون في المحال، و المطاعم، و المخازن، و المتاجر، و الحقول، و أينما أتاحت لهم فرصة عمل مهما كانت الظروف و أي كان الأجر، و أحياناً تراهم على ناصية الشارع بانتظار عمل، و أمام مشاريع البناء عند استراحة الظهر، في منتصف الطريق عند تعبيد الطرقات، و في القرى، و المدن و الجرود.. هم ببساطة في كل مكان، العمال السوريون في لبنان فاقوا الآلاف برأي جميع اللبنانيين، لكن لا توجد تقديرات أو إحصائيات حكومية دقيقة بهذا الخصوص .

بالنظر إلى الأرقام الرسمية المستقاة من دائرة العمال السوريين في وزارة العمل، فإن الرقم لا يتجاوز الـ 650 عاملاً سورياً رسمياً مسجلاً في لبنان، فيما الواقع أن هذا الرقم قد يكون في مدينة لبنانية أو ربما قرية واحدة، بينما العدد الحقيقي للعمال السوريين، لا سيما بعد نزوحهم بالآلاف إلى لبنان، يفوق العدد الرسمي بعشرات الأضعاف

بين القبول و الرفض... المصلحة تنتصر

إزاء هذه الحقيقة، و في ظل الأوضاع الاقتصادية و الخانقة التي يعاني منها اللبنانيون، لا سيما خلال العامين الماضيين، بدأت تظهر ملامح التملل و التذمر من هذا الكم الهائل من العمال السوريين في بلد لا يستطيع استقبال كل هذه العمالة

ورغم ذلك فالسجال بين اللبنانيين عن حاجة الاقتصاد الوطني للعمالة السورية لم يتوقف منذ مطلع التسعينيات، فهم لم يتفقوا على الأسباب و العدد الضروري للبنان، فتوالت سجلات عدّة، أبرزها عن العدد الفعلي في «زمن الوصاية»، و لكن هذه السجلات لم تعكس إلا البعد السياسي لظاهرة العمالة السورية... فطرف ينفخ في الأرقام ليعكس وجود المخابرات السورية و استغلال سوريا لـ«خيرات لبنان»، إلا أن «النفخ» ساهم في إرساء شكل من أشكال العنصرية التي تغطي حالات العنف ضد العمال السوريين... و طرف ثانٍ «بضغط» الأعداد بكل الوسائل المتاحة لينفي التهمة... وكلا الطرفين استعان بوسائل عدة ليبرهن صحة نظريته، كان أبرزها الأعداد الوافدة و الخارجة من لبنان على المعابر الحدودية، و كلّ منهما كان يفسّر هذه الحركة لتتناسب مع توجهاته السياسية، إلا أنهما تغاضيا عن تفسير يبرر الحاجة إلى هذه العمالة اقتصادياً وصولاً إلى تنظيمها

وكانت وزارة العمل قد بدأت في عام 2006 بتنظيم العمالة السورية بالتحديد، و أعلنت تأليف «دائرة تنظيم العمال السوريين في لبنان» بعد محادثات مع الجانب السوري، إلا أن هذه الدائرة الجديدة لم تتمكن، حتى اليوم، من الانطلاق في مهماتها. فالإحصاءات الرسمية عن عدد العمال السوريين في لبنان لا تعكس الواقع، إذ إن الرقم المتوافر لا يتجاوز بضع مئات، لأن هذه النسبة هي التي اضطرت أن تستحصل على إجازة عمل بسبب طبيعة عملها . و يتوزع العمال السوريون على قسمين: عمالة شبه دائمة و عمالة موسمية

ضعف الأجور و غياب الامتيازات

و مع ذلك نلاحظ تمسك بعض أصحاب العمل في لبنان بالعمال السوري على الرغم من انتشار الأحكام المسبقة والمنمطة عنه و لذلك أسبابه و منها :

حاجة أصحاب العمل إلى عمالة منخفضة الأجر منبثقة من اعتماد مشيدي الأبنية على العمال السوريين بشكل أساسي، لأن التعاطي معهم أسهل وهم يعملون بكد وأجرهم يتراوح بين 15 و 20 و 25 دولاراً يومياً بحسب رتبتهم و الشواهد على ذلك كثيرة :

ملهم شاب سوري يعمل في البناء يتقاضى 20 دولار مقابل 10 ساعات عمل يومياً تعرض منذ فترة لإصابة عمل و لأنه غير مسجل بالضمان الاجتماعي لم يتكفل صاحب العمل بعلاجه بل على العكس تم طرده لتغيبه عن العمل لمدة أسبوع بسبب إصابته، و هو الآن مازال يبحث عن عمل جديد، و هذا يؤكد أن العامل السوري مجرد من حقوقه جميعها و خصوصاً التأمين ضد إصابات العمل .

أما طلال خريج هندسة معلوماتية سافر إلى لبنان هرباً من خدمة العلم يتحدث عن تجربته فيقول: تقدمت للعمل بشركة للبرمجيات و المعلوماتية و تم قبول طلبي نظراً لخبراتي والشهادات التي حملتها لأتفاجأ عند مقابلتي مع المدير برفض طلب توظيفي و السبب الوجيه جدا و المقنع جدا أيضا بالنسبة له " أنني سوري "، دون أي مبررات أخرى... وأنا الآن أعمل محاسباً في مول لثمانى ساعات مقابل 400 دولار بالكاد تكفي لمتطلبات العيش باهظ الثمن و دفع اجار الغرفة التي أعيش بها و هي لا تملك من مقومات السكن أي شيء .

حظر التجول

أما شادي شاب سوري يعمل في محل لبيع الألبسة الرجالية يقول: عملي ينتهي في الساعة 9 مساءً و أتعرض للكثير من المضايقات من جهات أمنية عديدة بسبب قرار منع السوري من التجول بعد الساعة 7 مساءً بحجة ضبط الأمن ، و في كل يوم نسمع بقرارات جديدة تحد من نشاطنا و أعمالنا . و المؤلم أكثر أنه حتى في الحالات الاسعافية و الاضطرابية يضطر السوري للاتصال بالبلدية و الجهات المعنية لأخذ الموافقة بالخروج بعد 7 مساءً إذا أراد الذهاب للمشفى أو لعيادة الطبيب ، و هذا قد يعرض المريض لمضاعفات خطيرة من جراء تأخير الإسعاف.

وثمة سبب إضافي لتشغيل العمال السوريين في لبنان، هو هروب أصحاب العمل من التعقيدات المتصلة بالعمال الأجانب لجهة ما يترتب عليهم من ضرائب ورسوم لوزارة العمل والضمان الاجتماعي وغيرها، علماً أن صاحب العمل في أحد إجراءاته الخبيثة و غير البريئة يلجأ إلى تسجيل ربما شخص أو شخصين من عمالته ليحمي نفسه من ضريبة المخالفات فيما لو باعته مفتش التأمينات أو وزارة العمل .

و بعيداً عن العنصرية، والاتهامات باللاإنسانية وعدم الشعور بالآخر، لا يسع اللبناني إلا التملل من تدفق العمال السوريين، كونهم باتوا يأخذون من دربه الكثير، وإن عن غير قصد .

إيلي متعهد بناء لبناء لديه العديد من المشاريع يقول إن جميع العمال الذين يعملون عندي هم سوريين فأجرة عاملين أو ثلاثة عمال سوريين لا تعادل أجرة عامل لبناني واحد بالإضافة إلى أن أغلب اللبنانيين لا يقومون بأعمال البناء على عكس العمال

السوريين الذين يعملون لساعات طويلة دون تدمير أو شكوى و هذا ما يدفعني لاستبدال العمال اللبنانيين بالسوريين ، فبهذه الطريقة أوفر في الوقت و المال.

وحال ايلي كحال الكثير من اللبنانيين من أصحاب المحال و الاستثمارات فجاد شاب لبناني خسر عمله في محل للألبسة ليجد عامل سوري مكانه يعمل بأجر أقل و لساعات أطول، و جاد ليس الوحيد بل هو واحد من أعداد كبيرة من الشبان اللبنانيين الذين خسروا عملهم في ظل أزمة النزوح السوري إلى لبنان فيقول جاد: ألا يكفي أن الجيش السوري احتل لبنان لسنوات طويلة و الآن جاء العمال السوريون ليحتلوا عملنا .

إن لبنان أساسا تعاني من أزمة اقتصادية و قلة فرص العمل و مع النزوح السوري لم يتبق للبناني غير الهجرة و ترك البلد، فالسوريون لم يتركوا لنا شي من العمل أو البيوت حتى بنتنا نشاهد السوري في الشوارع أكثر ما نشاهد اللبناني .

و ليس السوري هو الذي يتحمل تلك المسؤولية ، بل يجب أن يدرك اللبناني أن الحل يبدأ من تغيير ذهنيته كأن يخفف قليلاً من ثقافته الفوقية، ويرضى بالمهن التي كان يعترض عليها سابقاً، ويجريها لحساب السوري. ويخفف من الشروط التي كان يفرضها على صاحب المؤسسة، شرط ألا ينال ذلك من حقوقه كعامل، ومن كرامته الشخصية طبعاً، وبذلك يقل الطلب على العامل السوري. في النهاية إنها مسألة عرض وطلب " .

إجراءات خجولة

وفي استطلاع لبعض السوريين في لبنان حول دور السفارة السورية هناك كان ثمة إجماع أن موضوع العمالة كان دائما ذو شجون حتى قبل الأزمة السورية ومنذ عشرات السنين حيث كان في لبنان مئات الآلاف من العمال السوريين و كانت أعدادهم تقل وتكثر حسب الاحتياجات الموسمية . كالزراعة و البناء و لكن منذ اعتماد التمثيل الدبلوماسي بين لبنان وسورية وإنشاء سفارة للأسف فإن الكثير من الأمور تغيرت للأسوأ وهذا بالتأكيد يعود إلى التعقيدات التي تنتج عادة عن الروتين الإداري في التعاملات بين الدول و رعاية شؤون المواطنين .

و حسب قولهم أن طاقم السفارة لا شك يقومون بأقصى جهدهم لتسهيل أمور المواطنين العرب السوريين المقيمين على أرض لبنان ولكن الحاجة تتطلب جهودا و إمكانيات أكثر و خصوصا أن الظروف الحياتية تتفاوت كثيرا بين مواطنهم الأصلي و البلد الذي لجؤوا إليه لجهة ارتفاع الأسعار و عدم توفر فرص العمل و عدم توفر السكن المناسب ، و الطامة الكبرى هي صعوبة الحصول على إقامة و إن توفرت فهي مقابل مبلغ كبير من المال قد يصل إلى 1200 دولار لإقامة العمل .

و المفارقة العجيبة والتي تؤكد أن السوريين لا يحصلون على الخدمات الكافية مقارنة بالسكان اللبنانيين هي أن عدد سكان لبنان حسب الإحصاء يبلغ حوالي 4 ملايين هم موزعون على 5 محافظات تؤمن الدولة لهم خدماتهم الإدارية بواسطة أكثر من 35 مركز ، بينما يحصل السوريون وقد بلغ عددهم في لبنان حوالي أكثر من مليون مواطن سوري على خدماتهم من مركز واحد فقط و هذا يعني أن السفارة تقدم خدماتها حسب المتاح للاجئين السوريين و خصوصا أن إحصاء دقيق من قبل الجهات المختصة لهم لا في لبنان ولا في سورية فلا يمكننا القول أن السفارة تقوم بما يلزم تجاههم . سوى بعض الأمور الإدارية التي قد يحتاجها أي منهم من السفارة و هذا يتضح في أحد تصريحات السفير السوري علي عبد الكريم علي أن تنظيم الحكومة اللبنانية لدخول السوريين هو «أفضل من الإذلال والإهانات التي يتعرض لها السوريون على الحدود، لكن مسألة تأشيرة الدخول أمر غريب.»

كما أضاف : إن «قرار فرض تأشيرة دخول على السوريين لدخول لبنان غير مقبول إطلاقاً»، موضحاً أن «سوريا مستعدة دائماً للتعاون مع لبنان في سبيل معالجة ملف النازحين، لكن هكذا قرارات تناقض الاتفاقات الموقعة بين البلدين، وأي تغيير بالاتفاقيات يتطلب حواراً بين الدولتين " .

كما أشار عبد الكريم إلى أن «سوريا لم تتبلغ بالقرار ولم يناقشه معنا أحد»، متابعا «سوريا لا تحبّ التصعيد، ولا مصلحة لها في ذلك بخصوص العلاقات بين البلدين الشقيقين، وسوريا إذا تحركت وأغلقت الحدود أمام الشاحنات سيتضرر لبنان أكثر مما تتضرر سوريا، لكن سنرى كيف ستتجه الأمور. " .

عامر المحمود تاجر و مستثمر سوري يقول: منذ زمن و أنا أعالي و استثماتي تتوزع بين سورية ولبنان و لكن و منذ بداية الأزمة نقلت كل مشاريعي إلى لبنان لأنه البلد الأقرب جغرافياً إلى سورية و لوجود عدد كبير من العمال السوريين هناك، و على الرغم من أنني مستثمر و لدي الكثير من الأعمال و لست بلاجئ أو نازح إلا أنني أواجه بعض الصعوبات و خاصة فيما يتعلق بالتراخيص و الأمور المصرفية و استيراد البضائع و توضع العصي في العجلات و نعاني في أمور كثيرة لجهة انجاز بعض الأعمال في الدوائر الحكومية ، و في كثير من الأحيان نفاجئ بقرارات تؤخذ بحق السوريين و خصوصاً فيما يتعلق بالخروج و الدخول على الحدود السورية اللبنانية ما يؤثر سلباً على انجاز أعمالنا عدا عن الضغوط النفسية التي نعاني منها من جراء بعض المواقف التي نتعرض لها .

و ليس حال الأطباء السوريين الذين باثروا أعمالهم في بعض المشافي اللبنانية أفضل من حال أولئك المستثمرين فرى الكثير منهم يضح من عدم إعطاء الطبيب السوري حقه رغم براعته و تفوقه في اختصاصه و رغم مرور سنوات طويلة على مزاولته المهنة فإنه يعامل ربما كطبيب حديث العهد في مهنته من حيث الأجر و الامتيازات و المرتبة العلمية .

و عندما يدور السجال و النقاش بين بعض السوريين و اللبنانيين حول أسباب هذه العنصرية و هذا الموقف من السوريين يكون الرد و بالإجماع أحياناً أن هذه المشاعر سببها بعض التجاوزات التي ربما قام بها بعض عناصر الجيش العربي السوري قبيل انسحابه من لبنان ما أعطى صورة سلبية عن الشعب السوري و هو بريء من هذه الاتهامات ، فمن الظلم أن تعمم أخطاء البعض على الجميع .

غياب دور المنظمات الإنسانية

و مهما كانت المفارقات و الإشكالات و الصعوبات التي يتعرض لها بعض من غادر سورية إلى لبنان فهذا لا ينفي أن من حقهم أن يتمتعوا بفرص للعمل و بشروط إنسانية و عيش لائق ، بدل أن يكونوا ضحية للعبة الأمم اللاهثة وراء مصالحها، وغالباً على حساب الآخرين و أوضح نموذج على ذلك ما يعانيه اللاجئون السوريون في المخيمات اللبنانية التي أقل ما يقال عنها أنها عقوبات جماعية و انتقام سافر أمام أعين العالم أجمع، و الإحصاءات تشهد على عدد الوفيات التي حدثت أثناء العاصفة الثلجية التي مرت منذ أيام و خصوصاً لدى الأطفال الذين تجمد الدم في عروقهم فكانوا ضحايا لتجاهل المنظمات و الهيئات الدولية و الجهات المعنية في لبنان ، رغم أن سورية كانت قد استقبلت اللبنانيين أثناء أزمتهم بصدور مفتوحة و قلوب محبة و فتحت لهم بيوتها و لم ترمهم في مخيمات لا إنسانية، فهلا عومل السوريون بالمثل رداً لجميلهم و عرفانا لفضلهم و كرمهم حتى لا يقع السوريون بين مطرقة العنصرية اللبنانية و سندان المخيمات اللانسانية .

المراجع:

التقارير الأسبوعية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

UNHCR

تقارير اليونيسيف

مجلة الأسبوع العربي

شهادات حياة لبعض العمال و اللاجئين السوريين في لبنان

شهادات حياة لبعض أصحاب المصانع و المتاجر في لبنان

شهادات حياة لبعض اللبنانيين ممن تأثرت حياتهم من جراء النزوح السوري